

أثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب / فادي بن أديب الحوشان

إشراف /

العام الدراسي:

2023م

فهرس المحتوى:

رقم الصفحة	العنوان
2	المستخلص Abstract
4	المقدمة
4	مشكلة الدراسة
5	أهمية الدراسة
5	أهداف الدراسة
5	تساؤلات الدراسة
6	فرضيات الدراسة
6	الإطار النظري والدراسات السابقة
10	الدراسة الميدانية والجانب التطبيقي
15	نتائج الدراسة
21	الملخص Summary
22	التوصيات
23	المراجع والمصادر
28	الملحقات

The Impact of Foreign Investment on the Industrial Sector of the kingdom of Saudi Arabia

This study aims to identify the impact of foreign investment on the industrial sector in the Kingdom of Saudi Arabia from the point of view of the workers in the industrial sector in the Ministry of Industry and Mineral Resources. To analyze that, frequencies, percentages, standard deviations, and ranks were calculated for the responses of the study individuals. Based on the hypothesis that states: "There is a positive, significant impact of foreign investment on the industrial sector in the Kingdom of Saudi Arabia." The study found that there is a strong, positive, statistically significant relationship between foreign direct investment and the growth of the industrial sector in the Kingdom of Saudi Arabia. The study also proved that the simple correlation coefficient R square is equal to (0.086) for the independent variable, which is: (foreign investment). This means that this variable explains (8.6%) of the total variation in the growth of the industrial sector in the kingdom of Saudi Arabia.

أثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية. وللتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد الدراسة. وذلك بناءً على الفرضية التي تنص على: "يوجد تأثير إيجابي معنوي للاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية". حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية. كما أثبتت الدراسة أن معامل الارتباط البسيط R square يساوي (0.086) للمتغير المستقل وهو: (الاستثمار الأجنبي) وهذا يعني أن هذا المتغير يفسر (8.6%) من التباين الكلي في نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

الفصل الأول

المقدمة:

تبنت المملكة العربية السعودية رؤية طموحة أطلقت عليها رؤية 2030، حيث جاءت تلك الرؤية لمواجهة التحديات والضغوط الخارجية التي عانى منها الاقتصاد السعودي في السنوات القليلة الماضية، ومن أهم تلك التحديات ضعف مستوى التنوع الاقتصادي والميزة التنافسية للصناعة المحلية، واختلال سوق العمل والبطالة، وبالتالي ضرورة إيجاد مصادر دخل جديدة للمحافظة على تحقيق معدلات نمو مستدامة خلال السنوات القادمة. فالمملكة العربية السعودية تمر بمرحلة تطور في كافة القطاعات مما يستدعي ضرورة الحصول على مصادر تمويل من الداخل والخارج، لذلك اتجهت إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل عملية التنمية بشكل أكبر والتسريع من تحقيقها. يُساهم الاستثمار الأجنبي في ضخ رؤوس الأموال في الاقتصاد، وإنشاء المدن الصناعية وإيجاد حل لمشكلة البطالة، وتحسين الإنتاجية من خلال ما يجلبه الاستثمار من تكنولوجيا ومعدات حديثة، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نمو القطاع الصناعي. تسعى جميع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى توفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي، من خلال إعادة صياغة الأنظمة القانونية الداعمة له، وتقديم التسهيلات والمعلومات والحوافز والاستشارات القانونية للمستثمر الأجنبي. أما في المملكة العربية السعودية، يعد قطاع الصناعة من القطاعات الاقتصادية الهامة التي تسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. لذا تعمل المملكة على إنجاز التحول الاقتصادي والصناعي من خلال الاستثمار في راس مالها البشري والمادي، حيث يعدّ التحول أحد أهم المحركات الرئيسية لدعم النمو الصناعي. ويعد الاستثمار محورياً رئيسياً لا يعزز الرؤية فحسب، بل يكون أداة فاعلة في عملية التحول الاقتصادي في قطاع الصناعة.

وعلى ذلك تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

لقد شهدت المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة في مسيرة التنمية ومركزاتها ومنجزاتها، ولمواجهة كل هذه التحديات أطلقت حكومة المملكة العربية السعودية برامج ومشاريع رؤيتها لعام 2030م، والتي أوجدت بدورها مستهدفات مستقبلية للنمو في جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الصناعة والسياحة والتكنولوجيا؛ مما يؤكد وجود رغبة قوية في دعم الاقتصاد المحلي عبر خلق فرص استثمارية تساعد في جذب رؤوس الأموال للدخول في هذه القطاعات والنهوض بها وتحقيق عوائد مستدامة. بالإضافة إلى خلق فرص استثمارية تُسهم في توطين رأس المال السعودي للعمل داخل إطار الاقتصاد المحلي. فالمملكة العربية السعودية تمر بمرحلة تطور في كافة القطاعات مما يستدعي ضرورة الحصول على مصادر تمويل من الداخل والخارج، لذلك اتجهت إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل عملية التنمية بشكل أكبر والتسريع من تحقيقها.

ويُلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تراجع عن معدلاته، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في عام (2012) مقارنة بعام (2011) إذ وصل في عام (2012) إلى (1.65 %) عن عام (2011) الذي كان (2.43 %)، كذلك في المقابل انخفض

القطاع الصناعي في عام (2012) مقارنة بعام (2011) حيث وصل في عام (2012) إلى (9.75 %) عن عام (2011) الذي كان (10.03 %). ويلاحظ من الأرقام السابقة وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين حيث أدى الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الانخفاض في نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة المحددة. (البيانات من البنك الدولي)

وبناءً على ذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من مدى الأهمية الكبيرة للقطاع الصناعي في الوقت الحاضر، حيث يعتبر القطاع الصناعي المحور الأساسي لأي خطة تنموية. حيث حددت المملكة العربية السعودية رؤيتها تجاه القطاع الصناعي، وأعلنت عن عدد من المستهدفات يأتي في مقدمتها تحقيق نسبة 84% من النمو للقطاعات غير النفطية، و55% لمصلحة المحتوى المحلي في التصنيع.

بالإضافة إلى ذلك، تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال استعراضها لأهم الدراسات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية وأثرها على القطاع الصناعي في المملكة، وتحديد مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية على القطاع الصناعي، والذي يدعم أهداف رؤية المملكة 2030م. وتتميز الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة في أنها تسلط الضوء على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، بينما ركزت أغلب الدراسات السابقة على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي عامةً.

أهداف الدراسة:

1/ التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية

2/ تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ونمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

3/ قياس تأثير الاستثمار الأجنبي على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

تساؤلات الدراسة:

1/ ما واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية لدى العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية؟

2/ ما واقع نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: هل هناك علاقة ارتباط معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية؟

الفرضية الثانية: هل يوجد تأثير إيجابي معنوي للاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية؟

الإطار النظري والدراسات السابقة:

شهد الاقتصاد السعودي أحداثاً وتغيرات اقتصادية هيكلية منذ بداية التسعينات، حيث قامت الحكومة باتخاذ عدد من الإجراءات والسياسات لتفعيل دور القطاع الخاص في معظم الأنشطة الاقتصادية، وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي في النشاط الاقتصادي، وإتاحة الفرصة للاستثمار الأجنبي. لما للاستثمار الأجنبي من أثر على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث كان يبلغ حوالي 96 مليار دولار عام 1988 م، وتزايد إلى حوالي (240,2) مليار دولار عام 2000 م.

فقد أوضح (1998 م عبد الحميد عبد المطلب) أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد الدول المضيفة على زيادة إنتاجها من خلال التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له، وهي تكنولوجيا قد لا تكون متاحة تجارياً، خاصة في ظل رفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجياتها عن طريق الترخيص المباشر للشركات المحلية في الدول المضيفة. كذلك فإن تلك التكنولوجيا تكون أكثر حداثة مقارنة بتكنولوجيات التراخيص بسبب كثافة الإنفاق على البحوث والتطوير. كما قد يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الشركات الوطنية على إجراء المزيد من الإنفاق على البحوث والتطوير، كما يمكن للشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر التوسع في عملياتها الإنتاجية، بسبب امتلاكها لرؤوس أموال ضخمة، وقدرتها على الاقتراض من الأسواق الدولية، وبالتالي تستفيد من اقتصاديات الحجم وبما يؤدي إلى زيادة التصدير، أي حدوث زيادة في صادرات الدول المضيفة (أثر مباشر). ليس ذلك فحسب، بل أن الشركات المحلية في الدول المضيفة تستفيد من شيوخ أو انتشار المعلومات التجارية المتاحة لدى شركات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أوضح (Hong, 1997)، في دراسة تم إجراؤها على كوريا لتوضيح دور الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض التجارية على إنتاجية عوامل الإنتاج خلال الفترة (1970-1990 م)، أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية عوامل الإنتاج مقارنة بالقروض التجارية. كما أوضحت الدراسة أن القطاع الخاص في كوريا استفاد كثيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الصناعات كثيفة استخدام رأس المال مثل البترول، والآلات والإلكترونيات مما أدى إلى تحسن وضع الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات.

كذلك أوضح Chen وآخرون في دراستهم عام 1995م، عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، أن نسبة مساهمته في زيادة الصادرات الصينية زادت من (3٪) عام 1984م، إلى أكثر من (5٪) عام 1988م، و(12٪) عام 1990م، وما يقرب من (17٪) عام 1991م، و(20٪) عام 1992م، ووصلت إلى نسبة (30٪) من الصادرات الصينية عام 1993م بسبب توافر العديد من المقومات في الصين، من أهمها إتباع استراتيجية التصنيع من أجل التصدير .

أما دراسة كل من (Harrison & Gordon, Aitken 1997)، فقد أوضحت أن هناك تأثير إيجابي على حصيلة صادرات الشركات المحلية، من خلال استفادة الأخيرة من المعلومات وخدمات التوزيع التي أمدتها بها الشركات متعددة الجنسيات. كذلك قام كل من (Tansini Kokko and Zejen, 1996)، بدراسة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروغواي، إذ اتضح أن التواجد الأجنبي (وجود الشركات متعددة الجنسيات) ساهم في زيادة صادرات شركات أوروغواي المحلية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية 113 فقط ودون حدوث تغيير أو زيادة تذكر في صادرات أوروغواي إلى الدول المجاورة لها مثل الأرجنتين والبرازيل، حيث لم تتأثر الصادرات إلى هذه الدول بالتواجد الأجنبي. يدعم ما سبق حقيقة امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لحلقات توزيع المنتجات، ومعرفتها بسلوك المستهلكين في الخارج، والتي ليس بالضرورة أن تتوافر في الدول الأخرى النامية .

كذلك أوضح كل من (Kokko and Blomströ, 1996) أن الشركات متعددة الجنسيات ربما تكون أفضل في التصدير، وبشكل أكبر من مثيلاتها من الشركات المحلية في الدول المضيفة. لقد تم تبرير ذلك، بامتلاك تلك الشركات لقنوات الأعمال في الخارج، ومهارات تسويقية، وتكنولوجيا عالية في الإنتاج وقدرات عالية فيما يتعلق بكيفية المعرفة بصفة عامة، بالإضافة إلى معاناة الدول النامية المضيفة من نقص الدول النامية الأكثر فقر في رؤوس الأموال، مما يجعل الشركات متعددة الجنسيات أكثر كفاءة في زيادة صادراتها. ووفقا للدراسة السابقة، يحدث الأثر الإيجابي على الصادرات، عند تحول الدول النامية المضيفة من استراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات إلى استراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات. إذ يمكن لتلك الشركات زيادة الصادرات من خلال الاستفادة من الأسواق المشتركة، والاتحادات الجمركية والمناطق الحرة في الدول النامية.

أما دراسة (Harrison & Haddad, 1993)، وبالتطبيق على المغرب، فقد أوضحت أهمية الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في دخول التكنولوجيا للمنافسين من الشركات المحلية في الدول المضيفة. وأن من شأن ذلك حدوث تحسن في كفاءة تلك الشركات الأخيرة، وبالتالي زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بفعل تحسين جودة المنتجات .

كما توصلت دراسة (al et, Aitken 1997)، لاختبار تأثير التواجد الأجنبي على نمو إنتاجية عوامل الإنتاج وبالتطبيق على العديد من الدول، إذ وجد أن الشركات المحلية حققت معدلات إنتاجية عالية في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر. بالتالي يعتبر انخفاض إنتاجية القطاع الإنتاجي قبل قدوم الاستثمار المباشر. لقد حدث ما سبق في الهند لنفس السبب حيث كانت القطاعات الإنتاجية في الهند تتسم بانخفاض إنتاجيتها مما أدى إلى

زيادة استفادتها من الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع كفاءتها الإنتاجية، حيث كان الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة عربة لنقل التكنولوجيا.

كذلك أوضحت دراسة (Richardson,1997) أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا، من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له ودوره في زيادة صادرات تلك الدول. ويتطلب تحقيق المزايا سالفة الذكر ضرورة توافر عمالة ماهرة في الدول المضيفة، وبيئة تكنولوجية تسمح بتلك الاستفادة. ويؤدي ما سبق إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في نمو الإنتاجية والصادرات في الدول المضيفة، على أنه يلاحظ أن تلك الآثار تختلف باختلاف خصائص الصناعة والبيئة السياسية في كل دولة مضيفة.

ويرى آخرون (محمد، أميرة، 2005م) أن الاستثمار الأجنبي المباشر مهم جداً وله دور أساسي في تنمية اقتصاديات الدول النامية وذلك من خلال إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً. وهو من أكثر الأشكال شيوعاً في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي – الخاص أو الحكومي أو الاثنين معاً- المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة، وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية والجانب التطبيقي

منهج الدِّراسة ومتغيراتها:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج المناسب للحصول على المعلومات من الواقع الميداني ومن ثم تصنيفها وتنظيمها وتحليلها بهدف التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، ويعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه التعرف على ظاهرة الدراسة، ووضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، حتى الوصول إلى النتائج التي تتعلق بالبحث.

مجتمع الدِّراسة وعينته:

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية، والذين هم على رأس العمل أثناء تطبيق أداة الدراسة خلال العام الدراسي 1444هـ، حيث قام الباحث بأخذ عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع الاستبانة بطريقة عشوائية على عينة الدراسة البالغ عددها (192) إلكترونياً، حيث استجاب جميع أفراد العينة على أداة الدراسة.

أداة الدِّراسة:

في ضوء الهدف الأساسي لتحقيق أهداف الدِّراسة تم بناء استبانة كأداة للبحث، وقد تكونت هذه الاستبانة بعد تقنينها من (10) عبارات موزعة على محورين:

المحور الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

المحور الثاني: واقع نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

بناء أداة الدِّراسة:

يتناول هذا المحور من الدراسة الخطوات والإجراءات التي تم إتباعها في إعداد أداة الدراسة والتي تمثلت في استبانة للكشف عن أثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وفيما يلي توضيح لخطوات بناء وضبط الاستبانة:

- مراجعة الأدب المتوفر حول أثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، ومراجعة أدوات بعض الدراسات السابقة.
- تحديد الهدف من الاستبانة.
- تحديد نمط وفئات التقدير للاستبانة.
- إعداد الصورة المبدئية للاستبانة.

وفيما يلي عرض لهذه المراحل بالتفصيل:

أ- مراجعة الادب المتوفر حول متغيرات الدراسة:

قام الباحث بمراجعة الادب التربوي السابق حول أثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، والذي تم توضيحه في الإطار النظري من هذه الدراسة، والذي اعتمد عليه الباحث بشكل عام في بناء استبانة الدراسة، كما اعتمد بشكل خاص على أدوات بعض الدراسات السابقة.

ب- تحديد الهدف من الاستبانة:

تهدف اداة الدراسة الحالية(الاستبانة) إلى:

التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

ج- تحديد نمط وفئات التقدير للاستبانة:

تم بناء عبارات الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي: وهي عدة فقرات تقابل كل فقرة خمس تقديرات (موافق بشدة-موافق -محايد-غير موافق -غير موافق بشدة) تمثل وجهات نظر وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية حول أثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وقد راعى الباحث عند بناء وصياغة فقرات الاستبانة الشروط التالية:

- تجنب استخدام صيغ النفي أو النفي المزدوج في صياغة الفقرات.

- خلو الفقرة من أي إشارات أو تلميح يوجه أو يحدد استجابة المفحوص.

- صياغة الفقرات بحيث تخلو من الجمل الاعتراضية.

د- إعداد الصورة المبدئية للاستبانة:

تم اعداد الصورة الاولى للاستبانة في ضوء الادب التربوي والدراسات السابقة التي تم الاشارة اليها في الخطوة الاولى من خطوات بناء الاستبانة، وتكونت بصورتها النهائية من (10) عبارة تم توزيعها على محورين وهي:

المحور الاول: واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وتكوّن من (6) عبارة.

المحور الثاني: واقع نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وتكوّن من (4) عبارة.

صدق وثبات أداة الدراسة:

أ- صدق المحتوى أو الصدق الظاهري:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يُقصد بالصدق "شمول أداة الدراسة لكل العناصر التي يجب أن تحتويها الدراسة من ناحية، وكذلك وضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومه لمن يستخدمها" ولقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال ما يأتي:

أولاً: الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):

للتحقق من صدق محتوى أداة الدراسة، والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة؛ تم عرضها على عدد (2) من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود وطلب منهم النظر في مدى كفاية أداة الدراسة، وإبداء رأيهم فيها، من حيث: مدى مناسبة الفقرة للمحتوى، والنظر في مدى كفاية أداة الدراسة من حيث عدد الفقرات، وشموليّتها، وتنوع محتواها، أو أية ملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل، أو التغيير، أو الحذف، وتم إجراء التعديلات في ضوء التوصيات.

ثانياً: الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

بعد إجراء التعديلات على الصورة المبدئية أصبحت الاستبانة تتكون من (10) عبارة، وللتأكد من صدق البناء التكويني لأداة الدراسة بعد الانتهاء من إجراءات التحكيم، طبقت على عينة الدراسة ومن ثم استخراج معاملات صدق البناء بحساب معامل الارتباط بيرسون Pearson Correlation بين كل عبارة من العبارات مع المحور/ البعد الواردة فيه باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)؛ وذلك لإظهار مدى اتساق العبارات مع المجال/ البعد الواردة فيه وفيما يلي عرض لمحاور وأبعاد أداة الدراسة:

جدول رقم (1) معاملات ارتباط بيرسون لفقرات محاور (أثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية) بالدرجة الكلية للمحور

المحور الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية		المحور الثاني: واقع نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية	
الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	0.654**	1	0.889**
2	0.439**	2	0.938**
3	0.332**	3	0.856**
4	0.797**	4	0.782**
5	0.796**		
6	0.674**		

** دال عند مستوى 0.01

تُشير النتائج في جدول (2) إلى أن قيم معاملات الارتباط لعبارات محور واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية مع الدرجة الكلية للمحور تراوحت ما بين (0.332-0.797**) عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$ فأقل) مما يُشير إلى مناسبة هذه العبارات لقياس واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية ، كما أن قيم معاملات الارتباط لعبارات محور (واقع نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية) مع الدرجة الكلية (المجال ككل) تراوحت ما بين (0.782-0.938**) عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$ فأقل) مما يُشير إلى مناسبة عبارات واقع نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، وفي ضوء نتائج الاتساق الداخلي لم تُحذف أي عبارة من عبارات أداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

ثبات الأداة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة، وقد تم قياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ثبات الفاكرونباخ، والجدول رقم (2) يوضح معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة وهي:

جدول رقم (2) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

الرقم	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
1	المحور الأول: واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية	6	0.658
2	المحور الثاني: واقع نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية	4	0.889
	الثبات الكلي	10	0.858

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن مقياس الدراسة يتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (0.889-0.658) كما بلغت قيمة معامل الثبات الكلي (0.858) وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) تخضع لدرجة عالية من الاعتمادية ويمكن الوثوق بصحتها.

تحديد معيار تفسير النتائج المتجمعة من تطبيق الاستبانة:

لتحديد معايير الحكم على المتوسطات الحسابية لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الاستبانة: تم تقييم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة، كما سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي كما في الجدول (3):

جدول رقم (3) تحديد فئات المقياس المتدرج الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5-4.21	4.20-3.41	3.40-2.61	2.38-1.81	1.80-1

وتم حساب هذه القيم وفق الخطوات التالية:

تم حساب المدى (5-1=4) ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المقابلة لكل تقدير، (0.80=5/4) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس) أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح، لتشكيل الفئة الأولى، ثم إضافة طول الفئة في كل مرة لتشكيل الفئة الثانية، ثم الفئة التي تليها، وقد تم عرض هذا المعيار على السادة لجنة التحكيم وأبدوا جميعاً موافقتهم عليه ومناسبتها لأغراض وأهداف الدراسة الحالية.

أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS 24)، وتم استخدام المقاييس الإحصائية التالية:

1. تم استخدام التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون للتعرف على صدق الاتساق الداخلي لفقرات وأبعاد ومحاور أداة الدراسة.
3. معامل الثبات بطريقة الفا كرونباخ للتعرف على ثبات أداة الدراسة.
4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف كلاً من أثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

فيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة وفقاً لتسلسل أسئلتها:

السؤال الأول: ما واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية لدى العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية:

للتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (4) استجابات أفراد الدراسة لعبارات المحور الأول مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار	العبارات	م
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	النسبة %		
1	1.01	3.87	1	5	9	23	15	ك	أدت المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية إلى نمو الإنتاجية للشركات المحلية في القطاع الصناعي	5
			1.9	9.4	17	43.4	28.3	%		
2	0.90	3.75	2	4	11	27	9	ك	يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة مهمة في التقدم التكنولوجي في الصناعات	4
			3.8	7.5	20.8	50.9	17	%		
3	1.12	3.66	3	5	12	20	13	ك	يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً هاماً في زيادة فرص التوظيف في القطاع الصناعي	6
			5.7	9.4	22.6	37.7	24.5	%		
4	0.83	3.64	1	3	16	27	6	ك	يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم مصادر تمويل التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية	1
			1.9	5.7	30.2	50.9	11.3	%		
5	1.07	3.26	2	12	16	16	7	ك	أثرت الشركات الأجنبية على انخفاض عدد المشاريع الصناعية المحلية	2
			3.8	22.6	30.2	30.2	13.2	%		
6	1.04	2.98	4	14	17	15	3	ك	يحل الاستثمار الأجنبي محل الشركات الصناعية المحلية	3
			7.5	26.4	32.1	28.3	5.7	%		
	0.60	3.52	المتوسط العام للمحور							

من خلال النتائج الموضحة في جدول رقم (4) يتضح أن استجابة أفراد الدراسة حول محور واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية جاءت بدرجة تشير إلى موافق بمتوسط حسابي (3.52)، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية ما بين (3.78 إلى 2.98) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والثالثة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (موافق - محايد) على أداة الدراسة، مما يوضح التباين في وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية، والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها كالتالي:

حيث جاءت العبارة الخامسة بالمرتبة الأولى وهي " أدت المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية إلى نمو الإنتاجية للشركات المحلية في القطاع الصناعي" من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة تشير إلى موافق بمتوسط حسابي (3.87) بانحراف معياري (1.01).

بينما جاءت العبارة الرابعة وهي " يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة مهمة في التقدم التكنولوجي في الصناعات" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة تشير إلى موافق بمتوسط حسابي (3.75) بانحراف معياري بلغ (0.90).

كما جاءت العبارة السادسة بالمرتبة الثالثة وهي " يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً هاماً في زيادة فرص التوظيف في القطاع الصناعي" من بين عبارات محور واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية بدرجة تشير إلى موافق بمتوسط حسابي (3.66) بانحراف معياري بلغ (1.12).

في حين جاءت العبارة الأولى بالمرتبة الرابعة وهي " يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم مصادر تمويل التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية" من بين عبارات محور واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة تشير إلى موافق بمتوسط حسابي (3.64) بانحراف معياري بلغ (0.83).

جاءت العبارة الثانية بالمرتبة قبل الأخيرة وهي " أثرت الشركات الأجنبية على انخفاض عدد المشاريع الصناعية المحلية" من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة تشير إلى محايد بمتوسط حسابي (3.26)، بانحراف معياري بلغ (1.07). بينما جاءت العبارة الثالثة بالمرتبة الأخيرة وهي " يحل الاستثمار الأجنبي محل الشركات الصناعية المحلية" من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة تشير إلى موافق إلى حد ما بمتوسط حسابي (2.98) بانحراف معياري بلغ (1.04).

السؤال الثاني: ما واقع نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية؟

للتعرف على واقع نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد الدراسة حول واقع نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (5) استجابات أفراد الدراسة لعبارات المحور الثاني مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
3	يساهم الاستثمار الأجنبي في خلق فرص استثمارية تُسهم في توطين رأس المال السعودي	ك	10	28	12	2	1	3.83	0.84	1
		%	18.9	52.8	22.6	3.8	1.9			
1	يساعد الاستثمار الأجنبي على تحسين المحتوى المحلي في التصنيع	ك	15	20	13	4	1	3.83	0.99	2
		%	28.3	37.7	24.5	7.5	1.9			
2	يساهم الاستثمار الأجنبي في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2023م	ك	15	17	16	4	1	3.77	1.01	3
		%	28.3	32.1	30.2	7.5	1.9			
4	العلاقة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية علاقة تكاملية	ك	10	20	15	7	1	3.63	0.95	4
		%	18.9	37.7	28.3	13.2	1.9			
المتوسط العام للمحور										
								3.76	0.82	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن استجابة أفراد الدراسة جاءت بدرجة تشير إلى موافق حول واقع نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية بمتوسط حسابي (3.76).

حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على واقع نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية ما بين (3.83 إلى 3.63) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى موافق على أداة الدراسة، مما يوضح التجانس في وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية، والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها كالتالي:

جاءت العبارة الثالثة بالمرتبة الأولى وهي "يساهم الاستثمار الأجنبي في خلق فرص استثمارية تُسهم في توطين رأس المال السعودي" من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة تشير إلى موافق بمتوسط حسابي (3.83) بانحراف معياري بلغ (0.84).

في حين جاءت العبارة الأولى بالمرتبة الثانية وهي "يساعد الاستثمار الأجنبي على تحسين المحتوى المحلي في التصنيع" من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها بدرجة تشير إلى موافق بمتوسط حسابي (3.83) بانحراف معياري بلغ (0.99).

جاءت العبارة الثانية بالمرتبة قبل الأخيرة وهي "يساهم الاستثمار الأجنبي في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2023م" من حيث موافقة أفراد الدراسة بدرجة تشير إلى موافق بشدة بمتوسط (3.77) وبانحراف معياري بلغ (1.01).

في حين جاءت العبارة الرابعة بالمرتبة الأخيرة وهي "العلاقة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية علاقة تكاملية" من حيث موافقة أفراد الدراسة بدرجة تشير إلى موافق بشدة بمتوسط (3.63) وبانحراف معياري بلغ (0.95).

الفرضية الاولى: هل هناك علاقة ارتباط معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية؟

وللتعرف ما إذا كان علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، قام الباحث باستخدام معامل بيرسون لمعرفة العلاقة ما بين المتغيرات وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (6) بين معامل بيرسون للعلاقة ما بين المتغيرات

نمو القطاع الصناعي		الاستثمار الاجنبي
مستوى الدلالة	قيمة الارتباط	
0.001	0.747**	

يتضح من الجدول اعلاه وجود علاقة طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.747) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، وتفسر هذه النتيجة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الثانية: هل يوجد تأثير إيجابي معنوي للاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية؟

يسعى هذا الجزء للتعرف على تأثير لتطبيق الاستثمار الأجنبي على نمو القطاع الصناعي، وذلك للإجابة على التساؤل أعلاه:

جدول رقم (7) بين معامل التحديد ومعنوية النموذج

المصدر	قيمة R^2 معامل التحديد	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى دلالة (ف)
الانحدار	0.568	20.093	1	20.093	67.141	.000b
الخطأ		15.263	51	.299		
المجموع		35.356	52			

** ذات دلالة إحصائية على مستوى $(\alpha \leq 0.01)$

يتضح من الجدول رقم (7) أن مربع معامل الارتباط البسيط R square أو معامل التحديد يساوي (0.086) للمتغير المستقل وهو: (الاستثمار الأجنبي) وهذا يعني أن هذا المتغير يفسر (8.6%) من التباين الكلي في لنمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

كما يوضح الجدول صلاحية النموذج للتنبؤ بنمو القطاع الصناعي من خلال الاستثمار الأجنبي، نظراً لمعنوية قيمة (ف) عند مستوى شك منخفض وهو (0.000) للمتغير المستقل على المتغير التابع.

جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار البسيط للتنبؤ بنمو القطاع الصناعي من خلال الاستثمار الأجنبي

المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية
الثابت	.150	.448		.334	.740
الاستثمار الاجنبي	1.026	.125	.754	8.194	.000

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (8) ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (ت) أن الثابت دال إحصائياً، وأن تأثير الاستثمار الاجنبي على نمو القطاع الصناعي - تأثير دال إحصائياً.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية لدى العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية:

أن استجابة أفراد الدراسة حول محور واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية جاءت بدرجة تشير إلى موافق بمتوسط حسابي (3.52)، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية ما بين (3.78 إلى 2.98) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والثالثة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (موافق - محايد) على أداة الدراسة، مما يوضح التباين في وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما واقع نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية؟

أن استجابة أفراد الدراسة جاءت بدرجة تشير إلى موافق حول واقع نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية بمتوسط حسابي (3.76)، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على واقع نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية ما بين (3.83 إلى 3.63) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى موافق على أداة الدراسة، مما يوضح التجانس في وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

الفرضية الأولى: هل علاقة ارتباط معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية؟

وجود علاقة طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الثانية: هل يوجد تأثير إيجابي معنوي للاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية؟

تبين أن مربع معامل الارتباط البسيط R square أو معامل التحديد يساوي (0.086) للمتغير المستقل وهو: (الاستثمار الأجنبي) وهذا يعني أن هذا المتغير يفسر (8.6%) من التباين الكلي في نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، كما تبين صلاحية النموذج للتنبؤ بنمو القطاع الصناعي من خلال الاستثمار الأجنبي، نظراً لمعنوية قيمة (ف) عند مستوى شك منخفض وهو (0.000) للمتغير المستقل على المتغير التابع.

الملخص: Summary

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والثروة المعدنية. وللتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد الدراسة. وذلك بناءً على الفرضية التي تنص على: "يوجد تأثير إيجابي معنوي للاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية". حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية. كما أثبتت الدراسة أن معامل الارتباط البسيط R square يساوي (0.086) للمتغير المستقل وهو: (الاستثمار الأجنبي) وهذا يعني أن هذا المتغير يفسر (8.6%) من التباين الكلي في نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

التوصيات:

- ضرورة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التصديرية، من أجل النمو في الصادرات الصناعية.
- يجب الاهتمام بزيادة الإنفاق على تنمية الموارد البشرية في قطاع الصناعة السعودي من خلال زيادة الإنفاق الموجه للتدريب الإنتاجي والفني والتقني.
- ضرورة سن الأنظمة والقوانين للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية بحيث تتسم بالشمولية والوضوح، وذلك حتى يكون المستثمر الأجنبي على دراية كافية، مما يسهل في عملية اتخاذ القرار.
- زيادة الحوافز والمزايا للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي من أجل تطوير القاعدة الصناعية في المملكة، وبالتالي يساهم في تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على إيراداتها النفطية في المملكة.
- أهمية إعداد المزيد من الدراسات الميدانية في المملكة لتلاصق حالة واحتياجات الاستثمار المحلي والأجنبي في الوقت الراهن وفي المستقبل. لتطوير المناخ الاستثماري في المملكة العربية السعودية في كافة القطاعات.

المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع العربية:

- الأسرج، حسين عبدالمطلب (2005م) سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مجلة بنك الكويت الصناعي، العدد، 83 ص .
- الإسكوا (2005م) الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الإسكوا.
- الإسكوا (2007م) الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية.
- أميرة حسب الله محمد (2005م) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية - مصر) رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- عبدالسلام، رضا محمد (2002م) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المنصورة، مصر، دار السلام للطباعة والنشر، ص.79
- عبدالمطلب عبدالحميد (1998م) "مدى فعالية الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الثاني، المجلد السادس، ديسمبر.
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة البيانات على الانترنت.
- الخطيب، ممدوح (1999)، "محددات التركيز الصناعي في المملكة العربية السعودية"، مجلة بحوث اقتصادية، مجلد2، العدد6، ص ص 7-36.
- الزهراني، بندر (2004)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمه لقسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.
- السعيد، بركة و مسعي، سمير (2009)، "تقييم المنشأة الاقتصادية : مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول بعنوان صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، جمهورية الجزائر، 20-22 ابريل.
- الشبيب، دريد (2009)، الاستثمار والتحليل الاستثماري، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، الأردن، عمان.
- الشرع، عباس (2006)، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي : دراسة الجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد2، العدد17، ص ص 37-58.
- المحتسب، بثينة (2009)، "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد36، العدد2، ص ص 316-331.
- المحتسب، بثينة و الحيط، نهيل (2009)، "تطور قطاع الطاقة واثار الارتفاع في أسعاره على الصناعة"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني لكليات إدارة الأعمال الأردنية بعنوان القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، مركز البحوث والدراسات الأردنية، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية.
- المزروعى، علي (2012)، "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي : دراسة تطبيقية على الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (1980-2009)"، مجلة تنمية الرافدين، مجلد 34، العدد 109، ص ص 164-186.
- الهيئة العامة للاستثمار (2011)، "التقرير السنوي".

- عاشور, سهام(2011), آثار تحرير التجارة الخارجية على العمالة والأجور في قطاع الصناعة التحويلية في مصر, أطروحة دكتورة غير منشور مقدمة لقسم الاقتصاد, كلية التجارة والاقتصاد, جامعة الزقازيق, مصر.
- عبد, محمد(2005), الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي, الطبعة الأولى, دار النفائس, الأردن, عمان.
- عثمان, احمد(1997), تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية, الطبعة الأولى, معهد الإسلامي للبحوث والتدريب, السعودية, جدة.
- عبيد, عاطف(1973), التصنيع مبرراته ومشاكله في الدول النامية, الطبعة الأولى, دار الأحد البحري إخوان, لبنان, بيروت.
- عذاري, عدنان(2009), "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني", مجلة بحوث اقتصادية عربية, مجلد 16, العدد 46, ص ص 155-176.
- عسكر, كمال(1984), بيئة الاستثمار الصناعي في الكويت, الطبعة الثانية, دار مؤسسة الكويت للتقدم العلمي, الكويت, الكويت.
- قبلان, فريد(2008), الاستثمار الأجنبي في الدول العربية الواقع والتحديات, الطبعة الأولى, دار النهضة العربية, فلسطين, غزة.
- كنونة, أمين(1980), الاقتصاد الدولي, الطبعة الأولى, دار الجامعة المستنصرية, العراق, بغداد.
- مؤسسة النقد العربي السعودي, "التقرير السنوي", أعداد متفرقة.
- محمد, أميرة(2005), محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية, الطبعة الأولى, دار الجامعة, مصر, القاهرة.
- مطر, محمد(2013), إدارة الاستثمار, الطبعة السادسة, دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع, الأردن, عمان.
- منظمة أوبك, "التقرير السنوي", أعداد متفرقة.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط, "التقرير السنوي", أعداد متفرقة.
- وزارة التجارة والصناعة, "التقرير السنوي", أعداد متفرقة.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

- Aitken, B., Hanson, G.H. and A.E. Harrison (1997)** "Spillovers, Foreign Investment and Export Behavior", Journal of International Economics, 43, El Sevier Science B.V, pp. 103-110.
- Blomström, M. and A. Kokko (1996)**, Ibid, pp. 25- 26.
- Brambilla, I, Hale, G. and C. Long (2009)** "Foreign Direct Investment and the incentives to innovate and imitate" Scandinavian Journal of Economics 111(4): 853-861.
- Burke, A, Gorg, H. and A. Hanley (2008)** "The impact of foreign direct investment on new firm survival in the UK: evidence for static versus dynamic industries" Small Business Economics 31(4): 395-407.

Chen, C., Chang, L. and Y. Zhang (1995) "The Role of Foreign Direct Investment in China's Post 1978 Economic Development", *World Development*, 23(4), El Sevier Science Ltd, Great Britain, pp. 698-702.

Chen, Z. and M.S. Khan (1997) "Patterns of Capital Flows to Emerging Markets: A Theoretical Perspective", IMF Working Paper, WP/97/13,

Washington, D.C., January, p. 5. Cheung, K.Y. and P. Lin (2004) "Spillover effects of FDI on innovation in China: Evidence from the provincial data" *China Economic Review* 15(1): 25-44.

Gachino, G.G. (2006) "Foreign Direct Investment, Firm Level Capabilities, Human Capital Development: Evidence from Kenyan manufacturing Industry" Working Paper Series. UN

MERIT. Gachino, G.G. (2005) "Foreign Direct Investment, Spillovers and Innovation: The Case of Kenyan Manufacturing Industry". Unpublished PhD Thesis.

Gorg, H. and D. Greenaway (2004) "Much ado about nothing? Do domestic firms really benefit from foreign direct investment?" *World Bank Research Observer* 19(2): 171-197. **Haddad, M. and A. Harrison (1993)**, *Op. Cit.*, pp. 66-67.

Hess, P. and C. Ross (1997) "Economic Development: Theories, Evidence and Policies", The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers, USA, p. 490.

Hong, K. (1997) "Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970-1990", *Journal of Economic Development*, 22(1), June, p. 88.

IMF (1985) "Foreign Private Investment in Developing Countries", Occasional Paper, No. 33, January, p. I.

Karim, N.A.A. and S., Ahmad (2009) "Foreign Direct Investment: Key to Poverty Reduction" *The IUP Journal of Applied Economics*, 8(5&6): 55-64.

Kokko, A., Tansini, R. and M. C. Zejan (1996) "Local Technological Capability and Productivity Spillovers from FDI in The Uruguayan Manufacturing Sector", The Journal of Development Studies, 32(4), April, pp. 602-610. Li, X. and X.

Liu (2005) Foreign Direct Investment and Economic Growth: An Increasingly Endogenous Relationship. World Development, 33(3): 393-407.

Markusen, James R. and T.F Rutherford (2005) "Learning on the Quick and Cheap: Gains from Trade through Imported Expertise". IIS Discussion Paper No. 52. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=739588>

Marouane Alaya (2006) "Investissement Direct Etranger et Croissance Economique, une Estimation à partir d'un Modèle Structurel pour les Pays de Rive Sud de la Méditerranée", LES Cahiers de L'IRD (Paris: AUF, Septembre 2006), P. 4.

Neuhaus, M. (2006) The Impact of FDI on Economic Growth: An Analysis for the Transition Countries of Central Europe and Eastern Europe, Germany.

Noorbakhsh, F., A., Paloni and Youssef A. (2001) Human Capital and FDI Inflows to Developing Countries: New Empirical Evidence, World Development, 26(7), 1593-1610. OECD (1998), "Survey of OECD Work on International Investment", Working Papers on International Investment, p. 11.

Portel, J., Moore, B. and R. Spires (2002) "The wider effects of inward foreign direct investment in manufacturing on UK industry" Journal of Economic Geography 2(3): 279-310.

Richardson, P. (1997) "Globalisation and Linkages: Macro-Structural Challenges and Opportunities", OECD Working Paper, No.181, OECD/GD (97) 47, Paris, p.19.

UN (1999), "World Investment Report: Foreign Direct Investment and The Challenge of Development", UNCTAD, New York and Geneva, p.11. UN (2001), " World Investment Report:

Overview", UNCTAD, New York and Geneva, p, 3 UN (2008), " World Investment Report"
UNCTAD, New York and Geneva.

Walz, U. (1997) "Innovation, Foreign Direct Investment and Growth", Economist, 64, The
London School of Economics and Political Science, February, p.75.

Wang, M. (2002) Manufacturing FDI and Economic Growth: Evidence from Asian Economies,
Department of Economics, University of Oregon mimeo.

Borensztein, E. ; Gregorio, J. ; and Lee, JW.(1997), "How Does Foreign Direct Investment Affect
Economic Growth" **Journal of International Economics**, Volume 45, Issue 1, PP 115-135.

Markusen, G. and Venables, A.(1997), "Foreign Direct Investment As a Catalyst for Industrial
Development", **European Economic Review**, Volume 43, Issue 2, PP 335-356.

الملحقات

الاستبانة (أثر الاستثمار الأجنبي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية)

م	العبارة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
1	يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم مصادر تمويل التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية					
2	أثرت الشركات الأجنبية على انخفاض عدد المشاريع الصناعية المحلية					
3	يحل الاستثمار الأجنبي محل الشركات الصناعية المحلية					
4	يساعد الاستثمار الأجنبي على تحسين المحتوى المحلي في التصنيع					
5	يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة هامة في التقدم التكنولوجي في الصناعات					
6	أدت المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية إلى نمو الإنتاجية للشركات المحلية في القطاع الصناعي					
7	يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً هاماً في زيادة فرص التوظيف في القطاع الصناعي					
8	يساهم الاستثمار الأجنبي في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2023م					
9	يساهم الاستثمار الأجنبي في خلق فرص استثمارية تُسهم في توطيد رأس المال السعودي					
10	العلاقة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية علاقة تكاملية					

رابط الاستبانة (Google-form):

<https://docs.google.com/forms/d/1U1-RfGU-nbC9oXuGPWFcM5NhDOb9GiCT4r9giCgnOLM/edit?pli=1>

Midocean University

College of Management

Department of Management



The Impact of Foreign Investment on the Industrial Sector of the kingdom of Saudi Arabia

Prepared by: Fadi Adeeb ALHoshan

Supervised by:

Year:2023